مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير اتفاقية تريبس على الوصول العادل للقاحات كوفيد 19
اسم الكاتب: أ.د. علي ملحم، عبداللطيف حمود غزال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5727
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Impact Of The TRIPS Agreement On Equitable Access To COVID-19 Vaccines

Dr. Ali Melhem [*]
Abdul Latif Hammoud Ghazal [**]

(Received 17 / 3 / 2022. Accepted 27 / 4 / 2022)

□ ABSTRACT □

The emergence of the Covid-19 virus and its catastrophic health, economic and social effects have created many unprecedented challenges for the countries of the world and international organizations.One of the important challenges posed by this pandemic is the issue of intellectual property rights under the World Trade Organization Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) and reconciling its provisions with the right to equitable access to Covid-19 vaccines .Where the rich countries of the world and behind them the vaccine manufacturers adhere to the strict application of the provisions of the agreement, while the developing and poor countries suffer and demand justice for their populations to obtain adequate doses of the vaccine.This research aims to shed light on the issue of equitable access and its importance for all countries of the world and how the TRIPS Agreement affects the achievement of equitable access and to study the problems raised by the TRIPS Agreement in this issue, and then to discuss the various trends that have emerged in order to reconcile between equitable access and ensuring respect for the provisions of the Agreement TRIPS will study the advantages and disadvantages of each of these trends and present proposals that can contribute to reconciling the provisions of the Convention and ensuring the right to equitable access to the vaccine.

Keywords: international law, WTO, TRIPS, fair access, COVID-19 Hammoud.

[*] **Professor - Department Of International Law - Faculty Of Law - Aleppo University - Syria.**
[**]**Postgraduate Student - Department Of International Law - Faculty Of Law - Aleppo University - Syria. abdullatifghazal@tishreen.edu.sy**

تأثير اتفاقية تريبس على الوصول العادل للقاحات كوفيد 19

الأستاذ الدكتور علي ملحم*

عبد اللطيف حمود غزال**

(تاريخ الإيداع 17 / 3 / 2022. قُبِل للنشر في 27 / 4 / 2022)

□ ملخّص □

أدى ظهور فيروس كوفيد 19 وما حمله من آثار كارثية صحية واقتصادية واجتماعية الى خلق الكثير من التحديات الغير مسبوقة أمام دول العالم والمنظمات الدولية ومن التحديات الهامة التي يطرحها هذا الوباء مسألة حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية للجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والمعروف بـ تريبس والتوفيق بين أحكامها وبين الحق في الوصول العادل الى لقاحات كوفيد 19 ، حيث تتشبث دول العالم المتقدمة ومن خلفها الشركات المصنعة للقاح بالتطبيق الصارم لأحكام الاتفاقية بينما تعاني الدول النامية والفقيرة وتطالب بضمان العدالة في حصول سكانها على الجرعات الكافية من اللقاح، ويستهدف هذا البحث تسليط الضوء على مسألة الوصول العادل وأهميتها بالنسبة لكافة دول العالم وكيف تؤثر اتفاقية تريبس في تحقيق الوصول العادل ودراسة الاشكاليات التي تثيرها اتفاقية تريبس في هذه القضية ، ومن ثم التعرض الى الاتجاهات المختلفة التي ظهرت من أجل التوفيق بين الوصول العادل وضمان احترام أحكام اتفاقية تريبس ودراسة مزايا وعيوب كل من هذه الاتجاهات وتقديم مقترحات يمكن أن تسهم في التوفيق بين أحكام الاتفاقية وضمان الحق في الوصول العادل الى اللقاح.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي، منظمة التجارة العالمية ، تريبس، الوصول العادل، كوفيد19.

* أستاذ – قسم القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة حلب– سورية.

** طالب دكتوراه – قسم القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة حلب– سورية. abdullatifghazal@tishreen.edu.sy

مقدمة:

ادى ظهور فيروس كورونا وما استدعاه من فرض للإغلاق واستنفار للمؤسسات العامة والخاصة الى فرض تحديات كبيرة على جميع دول العالم ،ومع اقتراب الإعلان عن التوصل الى لقاحات لمواجهة هذا الفيروس ،ظهرت بوارق أمل باقتراب الانتهاء من هذه الجائحة وتجاوز آثارها الكارثية وخاصة على الاقتصاد والتجارة الدولية، ولكن هذه الآمال اصطدمت بتركز معظم اللقاحات في أيدي شركات تابعة للدول المتقدمة والغنية وحماياتها من خلال براءات الاختراع المسجلة لصالح هذه الشركات، ومع بداية انتاج اللقاحات وانطلاق عمليات التطعيم توضحت المشكلة بشكل أكبر، وظهر جلياً التفاوت في معدلات التطعيم بين الدول الغنية والمتقدمة ومثيلاتها في الدول النامية والفقيرة ، وبدأت تعلو الأصوات المنادية بضرورة الوصول العادل لجميع الدول للقاحات، باعتبار أن هذه الفيروس يشكل تحدياً للعالم أجمع ولا يمكن مواجهته إلا بتكاتف الجهود الدولية والتعاون المشترك للقضاء عليه ، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بالإجماع يهدف الى تحقيق العدالة في الوصول الى اللقاحات والعلاجات الخاصة بفيروس كورونا لجميع الدول وخاصة الدول النامية، ولكن هذا الهدف اصطدم باتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة الدولية في شؤون الملكية الفكرية "تريبس" والتي تحصنت بأحكامها الشركات الكبرى المطورة للقاحات، ومنعت استخدامها دون موافقة أو ترخيص مسبق من قبل هذه الشركات، وهي شركات بطبيعة الحال تستهدف تحقيق الأرباح في المقام الأول، مما دعى الكثير من الدول والمنظمات غير الحكومية والفعاليات الاجتماعية الى المطالبة بتعليق العمل بأحكام اتفاقية "تريبس" باعتبار أن العالم يعيش كارثة انسانية وصحية ولا بد لمواجهتها من اتخاذ قرارات شجاعة وحازمة، وتقديم الاعتبارات الانسانية على أرباح الشركات الدوائية، ولكن هذه الدعوات واجهت معارضة قوية وخاصة من الدول الغنية التي تتبع لها هذه الشركات ورأت أنها تقوض الإبتكار وتنتهك حقوق الغير، وأن مواجهة فيروس كورونا وتوفير اللقاح يمكن تحقيقها من خلال الالتزام بطبيق اتفاقية تريبس نفسها وليس من خلال تعليق العمل بها.

اشكالية البحث:

تتمثل الاشكالية الرئيسية في دراسة أثر تطبيق أحكام اتفاقية تريبس على قضية الوصول العادل للقاحات كوفيد 19 وهذا الإشكالية تستوجب البحث في النقاط الآتية:

- ما هو الرابط بين أحكام تريبس وقضية الوصول العادل للقاحات وكيف تؤثر تريبس في هذه القضية.
- هل تضمنت نصوص الاتفاقية أحكاماً استثنائية قادرة على معالجة الحالات المشابهة لوباء كورونا .
- هل يعد تعليق العمل بأحكام الاتفاقية خياراً ناجعاً لتحقيق الوصول العادل للقاحات.

أهمية البحث و أهدافه:

اهداف البحث:

1- التعريف بقضية الوصول العادل وأهميتها في مواجهة جائحة كوفيد 19

2- بيان العلاقة التي تربط بين اتفاقية تريبس وقضية الوصول العادل.

3- دراسة الحلول التي تضمنتها أحكام اتفاقية تريبس لمواجهة حالات الأوبئة والكوارث الصحية .

4- البحث في مسألة تعليق العمل باتفاقية تريبس والنتائج التي يمكن أن تترتب على تطبيقه.

5- العمل على تقديم مقترحات تسهم في تطوير حلول قانونية توازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية التي تبتغيها اتفاقية تريبس وتحديات الأوبئة والكوارث الصحية.

خطة البحث:

المبحث الأول: الوصول العادل وارتباطه بأحكام اتفاقية تريبس

المطلب الأول: مفهوم الوصول العادل للقاح في ظل جائحة كورونا

المطلب الثاني: انعكاس اتفاقية تريبس على قضية الوصول العادل

المبحث الثاني: الاتجاهات القانونية نحو تحقيق الوصول العادل

المطلب الأول: تفعيل الأحكام والمرونات المتاحة بموجب اتفاقية تريبس

المطلب الثاني: التعليق المؤقت لأحكام اتفاقية تريبس

المبحث الأول: الوصول العادل وارتباطه بأحكام اتفاقية تريبس

منذ بداية ظهور فيروس كورونا أو ما بات يعرف ب كوفيد 19 في نهاية 2019 ومن ثم إعلان منظمة الصحة العالمية في آذار عن تصنيفه كجائحة عالمية ، تخبطت مختلف دول العالم وأنظمتها الصحية وبدأت سباقاً محموماً نحو تأمين أكبر كمية ممكن من أدوات الوقاية والعقاقير الصحية لمجابهة هذا الفيروس، بالرغم من أن معظم هذه العقاقير كانت فعاليتها مقتصرة على التخفيف من أعراض المرض، وغير ثابتة الفعالية في العلاج أو الوقاية من الفيروس ، ومع اقتراب التوصل الى اللقاحات وما مثلته من أمل منشود لخلاص العالم من هذه الجائحة وتبعاتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ارتفعت الأصوات المنادية بضرورة ضمان الوصول العادل الى اللقاح، خاصة وأن معظم الشركات التي أعلنت عن التوصل الى لقاحات متركزة في الدول المتقدمة، وبدأت تتوالى التقارير التي تتحدث عن اتجاه الدول المتقدمة نحو حجز معظم الكميات التي سوف تنتج من اللقاحات تاركة الدول النامية والفقيرة خلفها في قائمة الإنتظار حيث اشترت هذه البلدان بطريقة الحجز المسبق أكثر من مليار جرعة من لقاح شركة "فايزر " (Pfizer)الأميركية، وهو ما يمثل 82% مما أعلنت الشركة أنها ستنتج من جرعات قبل نهاية العام 2021 وذكرت تقارير أخرى أن الدول الغنية استحوذت على أكثر من 80 بالمئة من اللقاحات التي ستنتج في 2021[1]، نتيجة لذلك علت الأصوات المنادية بضرورة ضمان الحق في الوصول العادل للقاح لجميع شعوب العالم، على اعتبار أن حق الإنسان في الصحة والدواء ثابت في القانون الدولي ، وليس من العدل ترك قسم من شعوب العالم ينتظر شهوراً وسنوات بينما القسم الآخر ينعم بالعلاج، كما أن مواجهة هذا الفيروس لا تكون على مستوى دولة واحدة أو فئة من الدولة وإنما من خلال جهد جماعي لدول العالم يضمن القضاء عليه والخروج من تبعاته المأساوية.

سوف يتناول هذا المبحث في **المطلب الأول** مفهوم الوصول العادل في القانون الدولي وأهميته، ومن ثم يتعرض في **المطلب الثاني** لانعكاسات اتفاقية تريبس لحقوق الملكية الفكرية على قضية الوصول العادل .

المطلب الأول : مفهوم الوصول العادل للقاح في جائحة كورونا

أولاً: تعريف الوصول العادل للقاح

ليس هناك تعريف محدد لمسألة الوصول العادل الى اللقاح في القانون الدولي ، فالمواثيق الدولية والقرارات ذات الصلة تركز على ضمان العدالة في الحصول على اللقاح وتوزيعه أكثر من وضع تعريف قانوني دقيق للمسألة، وخاصة وأنها مسألة طارئة ومستجدة حالياً ، وتم تعريفه من خلال الفقه القانوني بأنه " ضمان حصول جميع الدول على احتياجاتها من اللقاحات الخاصة بكوفيد 19 بعيداً عن العوائق المرتبطة بقدراتها المالية أو بتركز هذه اللقاحات في دول معينة أو

[1] https://www.bbc.com/news/health-55229894
https://www.independent.co.uk/news/health/covid-pfizer-vaccine-doses-latest-uk-supplies-b1721162.html

ما يعرف بقومية اللقاحات [1]، ويمكننا تعريفه من خلال المواثيق والقرارات الصادرة حتى الآن بأنه ضمان حصول جميع شعوب العالم بشكل متكافئ، وبغض النظر عن دولهم وأنظمتها السياسية وقدراتها المالية والتصنيعية على حقهم التطعيم من خلال اللقاحات المعتمدة صحياً .

العناصر اللازمة لتحقق الوصول العادل للقاح

أ- أن يكون اللقاح متاحاً: وهو العنصر الأهم وذلك من خلال توفير كميات كافيه من المواد اللازمة لإنتاج اللقاح وتوفير تقنياتها وتعزيز الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع.

ب- يمكن الوصول اليه: من خلال تذليل العقبات التي يواجهها السكان المهمشون أو منخفضي الدخل أو سكان المناطق ذات النزاعات المسلحة في الوصول الى مراكز التطعيم.

ج- الكفاءة: أي أن يراعي اللقاح المقدم أخلاقيات ومبادئ الطب ومبني على أسس علمية وتجارب كافية ويقدم من قبل المختصين وفق شروط السلامة الصحية.[2]

ثانياً: الوصول العادل في القانون الدولي

يستند الحق في الوصول العادل الى مبادئ القانون الدولي وخاصة القانون الدولي لحقوق الانسان التي تؤكد على حق الإنسان في الصحة والرعاية الصحية والحصول على الدواء بشكل منصف، وتستمد هذه المبادئ من مختلف المواثيق الدولية ومن أهمها ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة 25 التي تؤكد حق الإنسان في الصحة، وكذلك الأمر المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 ، كما جاء في الفقرة 41 من التعليق العام رقم 14 لعام 2000 الصادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة " وينبغي للدول الأطراف أن تمتنع في جميع الأوقات عن فرض حظر أو تدابير شبيهة تقيّد إمداد دولة أخرى بالأدوية والمعدات الطبية الكافية. ولا ينبغي مطلقاً استخدام القيود على مثل هذه السلع كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي..."

ولا تنفك المنظمات الإنسانية والطبية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم عن التأكيد بأن جميع الأدوية يجب أن تكون "سلعًا عامة عالمية"، ولا يجب أن يتم تقييدها أو الحد من وصولها تحت أي ظرف أو سبب لا سيما الذرائع المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وقد عبرت مجموعة خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في بيان صدر عن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ 9 تشرين الثاني 2020 بأن الوصول الشامل للقاحات ضروري للوقاية من كوفيد 19 واحتوائه في جميع أنحاء العالم: وأنه "لا مجال للربحية في اتخاذ القرار بشأن الحصول على اللقاحات والاختبارات والعلاجات الأساسية وجميع السلع والخدمات والإمدادات الطبية الأخرى التي تقع في صميم الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه للجميع 2020.[3] إذاً فالقانون الدولي يوفر أساسًا قانونيًا لإعمال الحق في للوصول العادل إلى اللقاح. حيث أن كوفيد 19 لا يهدد الصحة والأرواح وحسب ، وإنما يثقل أيضاً كاهل الفقراء والمرضى والمحرومين والمهمشين ويزيد من معاناتهم بشكل كبير، والاعتراف بالكرامة الإنسانية للجميع يحتم على القانون الدولي حماية الحق في الوصول العادل إلى اللقاحات الأساسية للوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة.[4]

[1] Bolcato, Matteo, et al. "COVID-19 Pandemic and Equal Access to Vaccines." *Vaccines* 9.6 (2021): 538.
[2] Gostin LO, Karim SA, Mason Meier B. Facilitating Access to a COVID-19 Vaccine through Global Health Law. The Journal of Law, Medicine & Ethics. 2020;48(3: 624
[3] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26484&LangID=E
[4] Gostin LO, Karim SA, Mason Meier B. Facilitating Access to a COVID-19 Vaccine through Global Health Law. The Journal of Law, Medicine & Ethics. 2020;48(3):622-626(623).

ثالثاً: أهمية قضية الوصول العادل

إن المنافع الناتجة عن تحصين أكبر عدد ممكن من الأفراد مسألة لا جدال فيها اليوم، وخاصة أن منظمة الصحة العالمية اعتبرت تحصين 70 بالمئة من السكان هو ضرورة ملحة من أجل وقف انتشار الجائحة ، وبالتالي فإن الوصول العادل الى اللقاح يكتسب ذات الأهمية أيضاً وبالاستناد حقائق وأرقام ومنافع ، وليس مجرد تمنيات أو مناشدات من قبل دول النامية والفقيرة وعلى مختلف الأصعدة وسوف نبين أبرزها:

أهمية صحية: فبحسب منظمة الصحة العالمية، تمثل اللقاحات (بالإضافة الى اجراءات الوقاية المعتمدة من الفيروس) وسيلة الإنسانية لإنقاذ الأرواح وحماية المنظومات الصحية ، وقد شددت منظمة الصحة وغيرها من الجهات الدولية مراراً على أنه لا يمكن لدول بمفردها تحقق نصراً عن طريق احتكار اللقاحات وقد صرح مدير المنظمة د. تيدروس أدهانوم غيبريسوس: "لا توجد دولة مستثناة يمكنها تخطي دورها في الصف لتلقّح كل سكانها بينما يبقى آخرون بدون أي لقاحات. لقد أوفى العلم وحقق النتائج، يجب ألا نضيع الفرصة لحماية أرواح أكثر المعرّضين للخطر، ومن أجل أن تتاح لجميع الاقتصادات فرصة عادلة للتعافي".[1] وأكدت المنظمة أيضاً أن العالم بات يمتلك الأدوات اللازمة للقضاء على فيروس كورونا ولكن المشكلة تكمن في عدم الإنصاف في الاستخدام والاستفادة من هذه الأدوات والمطلوب من الدول والشركات مشاركة هذه الأدوات بشكل منصف وعادل[2]. وهذه الأهمية والمنفعة خلصت اليها تقارير ودراسات من قبل مختلف المنظمات الإنسانية والطبية وأبحاث أكاديمية متخصصة جرت حديثاً، فاللقاح الفعال ضروريًا للحد من انتشار فيروس كوفيد 19 ومنع تكرار حدوثه ، وتحقيق الاحتواء النهائي للوباء، ومن دون تحقيق حماية دائمة من العدوى والمناعة على مستوى سكان العالم ، سيتحتم على البشرية مواجهة معدلات انتقال أعلى ، وتفشيًا متكررًا ، ووفيات غير ضرورية[3].

أهمية اقتصادية: حيث ان التطعيم ومن ثم القضاء على الجائحة سوف يسهم بشكل كبير في الانتعاش الاقتصادي وقد خلص بيان مشترك الى هذه النتيجة صادر عن قادة كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، حيث اعتبروا أنه لن يكون هناك انتعاش اقتصادي دون انتهاء من الجائحة وإن تحقيق ذلك يكون من خلال الحصول على التطعيم، ودعوا الى خطة طارئة ب 50 مليار دولار من أجل تسريع وتيرة التطعيم في البلدان النامية واعتبروا أن هذا يمثل مبلغاً متواضعاً يحقق نمواً اقتصادياً يقدر بحوالي 9 تريليونات دولار [4] ، كما حذر البنك الدولي من عدم العدالة في التطعيم يؤدي الى نتائج متفاوتة واختلاف في مسارات التعافي الاقتصادي من الجائحة حيث يبين إصدار حزيران من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية إلى أنه بينما من المقرر أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.6 في المائة في عام 2021 (أقوى وتيرة له بعد الركود منذ 80 عامًا) فإن الانتعاش سيكون متفاوتًا. من المتوقع أن تنمو الاقتصادات منخفضة الدخل بنسبة 2.9 في المائة فقط في عام 2021 ، وهو أبطأ نمو في العشرين عامًا الماضية ، بخلاف عام 2020 ، ويرجع ذلك الى جملة من الأسباب منها عدم العدالة في التطعيم[5].

أهمية اجتماعية:شكلت قيود فيروس كورونا سواء داخل الدول نفسها كإجراءاتك الاغلاق وحظر التجوال وتقييد حركة الأشخاص والنشاطات الاجتماعيات أو القيود على المستوي الدولي كمنع السفر من وإلى دول معينة ضغوطاً

[1] https://news.un.org/ar/story/2021/01/1068822
[2] https://news.un.org/ar/story/2021/10/1084682
[3] Graham, B. S. (2020). Rapid COVID-19 vaccine development. Science, 368(6494), 945-946.
[4] https://news.un.org/ar/story/2021/06/1077222
[5] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/06/08/world-bank-global-economic-prospects-2021

وصعوبات اجتماعية، وأدت الى كثير من الأضرار الاجتماعية لسكان العالم أجمع وارتفاع في معدلات الاكتئاب والأمراض النفسية والتي ازدادت مع تصاعد حجم الضغوطات المتولدة عن الوباء، كانتشار الذعر والقلق من توفر الرعاية الصحية أو الأدوية بالإضافة الى ضغوطات المجتمع المحيطة نتيجة الإصابة بالوباء[1]، وباعتبار أن العالم اليوم أصبح يشكل نسيجاً مترابطاً ولا يمكن عزل دول عن غيرها من الدول، فإن مسألة القضاء على الفيروس وضمان العدالة في توفير أدوات مواجهته وأهمها جرعات اللقاح أصبحت ضرورة اجتماعية لدول العالم أجمع.

رابعاً: الخطوات المتخذة لتحقيق الوصول العادل

نظراً لأهمية قضية الوصول العادل للقاح، وتنبه العالم لخطورتها، ودورها في تسريع الانتهاء من هذه الجائحة وخلاص البشرية من ويلاتها، اتخذ المجتمع الدولي خطوات نحو ضمان تحقيق الوصول العادل ،وتنسيق الجهود بين دول العالم والمنظمات الدولية والوطنية المتخصصة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، أهمها:

1- تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تقدمت به دولة المكسيك يؤكد أهمية التعاون الدولي لضمان الوصول العادل لجميع الدول الى الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية لمواجهة فيروس كورونا، ويدعو القرار الأمين العام للأمم المتحدة الى مراقبة الوصول العادل والمنصف في الوقت الملائم لوسائل الوقاية والعلاجات والأدوية واللقاحات التي ستنتج مستقبلاً لمواجهة فيروس كورونا، وقد صدر هذا القرار بتاريخ 2020/4/20 قبل تسجيل أول لقاح لفيروس كورونا في منظمة الصحة العالمية [2،3]، ويدل ذلك على الوعي الدولي المبكر لأهمية قضية الوصول العادل وضرورة ضمان الإنصاف بين الدول في الوصول الى هذه اللقاحات.

2- إطلاق مرفق كوفاكس في شهر نيسان من عام 2020 وهي مبادرة عالمية هدفها الوصول العادل الى اللقاح عن طريق ضمان حصول السكان وخاصة في الدول الفقيرة على جرعات التطعيم المضاد لفيروس كورونا وذلك عندما يتم التوصل الى هذه اللقاحات واعتمادها، وقد تم اطلاق المبادرة من قبل منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع (gavi)والمفوضية الأوروبية والحكومة الفرنسية ويتم إدارتها من قبل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع و منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع منظمات طبية متخصصة في مجال اللقاحات[4] ، ودعمتها الأمم المتحدة كما أن منظمة اليونسيف تعتبر شريكاً رئيسياً في المبادرة وقد وصل عدد الدول المنضمة لها الى اكثر من 184 دولة. ويهدف مرفق كوفاكس بحسب منظمة الصحة العالمية الى عدم تخلف أي دولة عن الركب في مسيرة توفير اللقاح وتحقيق عدد من المنافع أهمها:

- توزيع ملياري جرعة لقاح بحلول نهاية 2021 وتطعيم ما لا يقل عن 20 % من السكان
- توفير محفظة متنوعة من اللقاحات وتوزيعها بشكل عادل
- انهاء المرحلة الحادة من الجائحة بما يسهم في إعادة بناء اقتصاديات الدول[5]

[1] Sood, S. (2020). Psychological effects of the Coronavirus disease-2019 pandemic. *Research & Humanities in Medical Education*, *7*(11), 23-26.

[2] تم تسجيل أول لقاح في منظمة الصحة العالمية وهو لقاح فايزر-بيونتيك في 2020/12/1 -www.who.int/ar/news

[3] A/RES/74/274, INTERNATIONAL COOPERATION TO ENSURE GLOBAL ACCESS TO MEDICINES, VACCINES AND MEDICAL EQUIPMENT TO FACE COVID-19 :RESOLUTION / ADOPTED BY THE GENERAL ASSEMBLY, https://documents.un.org

[4] https://www.gavi.org/vaccineswork/covax-explained

[5] https://www.who.int/ar/initiatives/act-accelerator/covax

وقد نجح المرفق في جمع اكثر من 10 مليارات دولار وتسليم 240 مليون جرعة من اللقاح الى 139 دولة خلال ستة أشهر ، إلا أنه لم يستطع الوصول الى الهدف المنشود وهو توفير مليارين جرعة من اللقاح في نهاية 2021 وتوقع تقرير للمبادرة الوصول الى هذا الهدف في الربع الأول من العام 2022 [1].

ويعمل مرفق كوفاكس عن طريق الشراء المشترك للقاحات بدعم من تبرعات الدول الغنيات والجهات المانحة وتوزيع هذه اللقاحات على الدول الفقيرة و ويقسم المرفق الدول الى مجموعات: (الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط المرتفع) يعتبرها ممولة ذاتياً أما البلدان ذات (الدخل المنخفض والدخل المتوسط المنخفض) فهي بلدان ممولة عن طريق المرفق وتشارك البلدان المصنفة على أنها ممولة ذاتياً في تمويل المرفق وضمان وصول اللقاح الى 20 بالمئة على الأقل من سكان الدول الأخرى[2]، ويهدف المرفق الى منع السيناريو الذي حصل خلال فيروس h1n1 عام 2009 والذي اعتمدت فيه الدول النامية فقط على التبرعات او الاتفاقيات الثنائية لتأمين اللقاح وتلقت الدول اللقاح بشكل متأخر جداً وكميات قليلة مقارنة بالدول المتقدمة، ويعمل المرفق وفق آليات عادلة ومنظمة تستهدف حصول السكان الأشد فقراً من مواطني الدول الممولة منه على اللقاح بالمجان[3] .

3- اتخاذ مجلس الأمن قرار بالإجماع رقم 2565 في 2021/2/23 يدعو الى دعم الجهود الدولية لضمان الإنصاف والعدالة في توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا ووقف كل ما من شأنه أن يعيق عملية التوزيع المنصف للقاحات وقد أكد القرار أن حصول الجميع على لقاحات مأمونة وفعالة يشكل أمراً حاسماً في انهاء الجائحة وباعتبار أن هذه الجائحة التي لم يسبق لها مثيل تهدد الأمن والسلم الدوليين فإن المجلس خلص في قراره الى عدة نقاط أهمها [4]:

أ- تعزيز ودعم الجهود الوطنية والدولية وأطر التعاون الدولي مثل مرفق كوفاكس وغيرها من المبادرات من أجل ضمان حصول الجميع وعلى قدم المساواة على جرعات اللقاح المطلوبة.

ب- التشديد على التضامن والإنصاف والدعوة الى جمع التبرعات لصالح الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل المحتاجة من أجل ضمان تكافئ الفرص في الحصول على المنتجات الصحية لمكافحة كوفيدة19.

جـ- انشاء شراكات دولية لضمان دعم قدرات التصنيع والتوزيع تراعي الظروف والقدرات المتفاوتة بين الدول في هذا المجال ، والدعوة لمنع المضاربة والتكديس المفرط الذي يعرقل الحصول على اللقاح.

د- التأكيد على أهمية التحصين الواسع في انهاء الجائحة واعتباره منفعة عالمية على صعيد الصحة العامة مع ضرورة الحفاظ على الحوافز لضمان استمرارية ابتكار المنتجات الطبية الحديثة .

هـ- تشجيع المبادرات البحثية وسبل التعاون في مجالات العلوم والابتكار ومشاطرة المعرفة والاطلاع عليها ولا سيما مع البلدان النامية من أجل التصدي للجائحة.

و- الطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن حسن تنفيذ هذا القرار والعقبات التي قد تعترضه وتقديم توصياته الى المجلس

[1] https://www.who.int/news/item/08-09-2021-joint-covax-statement-on-supply-forecast-for-2021-and-early-2022

[2] *Gostin LO, Karim SA, Meier BM. Facilitating access to a COVID-19 vaccine through global health law. J Law Med Ethics. 2020;48(3):622-626*

[3] ECCLESTON-TURNER, M. and UPTON, H. (2021), International Collaboration to Ensure Equitable Access to Vaccines for COVID-19: The ACT-Accelerator and the COVAX Facility. The Milbank Quarterly, 99: 428.

[4] https://digitallibrary.un.org/record/3903131?ln=en

المطلب الثاني : انعكاس اتفاقية تريبس على قضية الوصول العادل

أولاً: الخصائص المؤثرة لأحكام اتفاقية تريبس في قضية الوصول العادل: تفرض اتفاقية تريبس التزامات على الدول الأعضاء تستهدف بشكل رئيسي حماية وتشجيع الابتكار وحماية حقوق أصحاب براءات الاختراع وتلزم الاتفاقية الدول بحماية الاختراعات في كافة المجالات سواء كانت منتجات أم عمليات تصنيع وبغض النظر عن مكان الاختراع أو الابتكار بما فيها مجالات الأدوية وتقوم الاتفاقية على الربط بين حماية الاختراعات والتبادل التجاري الدولي[1]،و قبل دراسة انعكاسات اتفاقية تريبس على قضية الوصول العادل ، لا بد لنا من تسليط الضوء على الخصائص المميزة لنظام تريبس والتي تؤثر على انتاج وتوزيع المنتجات الدوائية وبالتالي على قضية الوصول العادل.

1- الربط بين تحفيز البحث والإبتكار والعوائد المرتفعة : يعمل نظام تريبس على تطوير البحث والإبتكار من خلال حوافز سوقية متوقعة مستقبلاً وفي المجال الطبي يتحقق ذلك من خلال تمكين المبتكرين من توقع أرباح عالية للتعويض عن ارتفاع تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير. وبالتالي فإن نظام تريبس يربط حوافز البحث والتطوير باحتمال تحقيق أرباح عالية من ارتفاع أسعار السوق. وبهذه الطريقة ، فإن اتفاقية تريبس ، بينما تعزز البحث والتطوير من خلال السماح بفرض أسعار عالية على الابتكارات الطبية ، تقيد حتماً الوصول إلى تلك الأدوية الجديدة – على الأقل خلال مدة البراءة ذات الصلة (في البداية 20 عامًا ، بموجب المادة 33 من اتفاقية تريبس)، وخلال فترة حماية براءة الاختراع ، يحق لمالك البراءة استبعاد المنافسين من استخدام ابتكاراته المحمية بموجب براءات الاختراع (وفقًا للمادة 28 من اتفاقية تريبس) والتي تحظر قانونًا على المنافسين إنتاج نسخة عامة من هذا الابتكار ، أواستيراد أو بيع نسخ منها دون موافقة من قبل مالك براءة الاختراع، وهذه الآلية في الربط بين تحفيز الابتكار والعوائد المرتفعة ، تؤدي لمعضلة في مجال المنتجات الطبية فالسماح بإنتاج مواد طبية مماثلة للمنتجات المحمية بموجب براءات الاختراع، يسمح من جهة بإتاحتها بأسعار معقولة ووصولها الشامل للفئات المحتاجة لها ، ولكنه من جهة أخرى يحرم صاحب براءة الإختراع من التعويض المناسب والعادل عن الجهود والتكاليف الباهظة التي تكبدها حتى يتوصل الى هذا الابتكار[2] ، ويؤدي لقتل الحافز نحو البحث والتطوير.

2- عدم التمييز بين المنتجات الطبية والدوائية وغيرها: حيث أن الاتفاقية تربط براءات الاختراع بالتجارة الدولية وتتعامل مع براءات الاختراعات الخاصة بالمنتجات الصيدلانية دون أن تميزها عن الاختراعات في المجالات الأخرى، ولا تراعي خصوصي المنتجات الدوائية ودورها في إنقاذ الأرواح وحماية الصحة العامة، وقد أثارت هذه النقطة منذ بدأ تطبيق اتفاقية تريبس عام 1994 الكثير من الجدل وخاصة في أزمة أدوية مرض نقص المناعة المكتسبة وارتفاع أسعارها وارتباط ذلك بحقوق الملكية الفكرية وتوابعها الاحتكارية، امتد هذا الجدل بين الدول النامية والفقيرة والدول المتقدمة الى مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية 2001 وأدت لما يعرف لاحقاً بإعلان الدوحة 2003 ومن ثم تعديل اتفاقية تريبس عام 2017 في المادة 31 مكرر .

3- منع أي طرف ثالث من الاستفادة من براءة الإختراع: تنص الفقرة أ من المادة 28 على منع أي أطرف ثالث لم يحصل على موافقة المالك من صنع المنتج أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده " ويتبين التشدد الكبير في هذا النص إذ هو لم يكتفي بمنع أي طرف ثالث من تصنيع المنتج المحمي بموجب براءات الاختراع وإنما حتى يمنع أي طرف من استيراده دون موافقة المالك الأصلي ، أي أنه على سبيل المثال لا يمكن لدولة غنية الموارد مثل الصين أن تقوم

[1] 52 عبد العزيز الخنفوسي، مدخل الى قانون الملكية الفكرية، مركز الكتاب الأكاديمي،2018

[2] Thana Cristina de Campos, The Global Health CrisisCambridge, University Press, 2017p. 175–213

باستيراد اللقاح ومن ثم يتم استيراده من قبل أحدى الدول النامية مجاناً أو بأسعار منخفضة إلا بموافقة صاحب براءات الإختراع وهذا التشدد إن كان يمكن تبريره في موضوع براءات الإختراع بالمنتجات الصناعية العادية إلا أنه من المجحف تطبيقه في على الصناعات الدوائية وخاصة في ظل أزمة وباء عالمية. بالإضافة إلا أن هذا الأمر قد شجع على الإحتكار ويرفع من أسعار اللقاحات ، وجعل من حماية حقوق الملكية الفكرية أداة لتقييد العرض وتفاقم النقص في الطاقة الإنتاجية ومن ثم التسعير المفرط للمنتجات الدوائية[1].

4- طول مدة الحماية لبراءة الإختراع: حيث أن الحماية المقررة بموجب الإتفاقية تمتد لعشرين عاماً بحسب المادة 33 من الاتفاقية وهي مدة طويلة وتمكن الشركات المنتجة للقاحات من تحقيق أرباح طائلة وترهق الدول النامية والفقيرة وتبقيها في حالة تبعية وعوز لهذه الشركات خاصة مع لجوء بعض الشركات الى إضافة مواد فعالة لنفس الدواء أو اللقاح لإعادة تسجيله كبراءة اختراع جديدة وبدء مدة جديدة للحماية، وهي ظاهرة تعرف بتراكم براءات الإختراع أو تكدس براءات الإختراع لنفس المنتج[2] ، وقد كشف تحقيق أجرته المفوضية أن لجوء الشركات لهذا الاسلوب ساهم في ضعف وصول كثير من المنتجات الصيدلانية الى الأسواق[3].

ثانياً: كيف انعكست أحكام تريبس على قضية الوصول العادل: بعد مرور أكثر من عام على انطلاق التطعيم الواسع ضد فيروس كوفيد 19 (بداية 2021) ظهرت إنعكاسات لأحكام اتفاقية تريبس على قضية الوصول العادل للقاح ، بينت أن أحكامها تلعب دوراً في الحد من الوصول المنصف الى للقاح، ويتضح لنا ذلك من خلال:

1- **التفاوت الكبير في معدلات التطعيم بين الدول الغنية والدول الفقيرة:** بدأت المشكلة مع بداية ظهور هذه اللقاحات فالدول الغنية التي تمثل 13% من سكان العالم ، اشترت مسبقًا ما لا يقل عن نصف جرعات اللقاحات الخمسة الرائدة المحتملة في العالم.[4]، وظهرت أثار هذه الممارسات لاحقاً حيث أ، بعض الدول الفقيرة مثل اليمن وجنوب السودان وتشاد، مثل عدد الذين تلقوا جرعة واحدة من اللقاح فيها أقل من 3 بالمئة، والدول ذات الدخل المتوسط كالجزائر والعراق واثيوبيا ونيجيريا لم تزد فيها النسبة عن 25 بالمئة من السكان حتى بداية عام 2022 بينما دول مثل المملكة المتحدة وألمانيا والدنمارك وقطر تجاوزت النسبة السبعين بالمئة من السكان[5] وهذه الأرقام لا تتناسب مع الأرقام التي المطلوبة وهي تطعيم 70 بالمئة من السكان وخاصة وأن معظم اللقاحات تتطلب جرعتين من اللقاح لتحقق الفاعلية الكاملة لها ويعزى هذا التفاوت بشكل كبير لما خلفته حقوق الملكية من تقييد توسيع نطاق التصنيع ، وحظر الموردين المتنوعين وتقويض المنافسة التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار

2- ازدياد الممارسات غير العادلة كسياسات الاكتناز والقومية في اللقاح:مع اقتراب التوصل لإنتاج اللقاحات ، سارعت بعض البلدان لعقد صفقات ثنائية مبكرة لضمان أكبر قدر ممكن من جرعات اللقاح وبالرغم من تحذير منظمة الصحة العالمية المتكرر من هذه الممارسات إلا أن دولاً مثل اليابان وكندا والإمارات والبحرين نجحت في عقد صفقات

[1] Mercurio, Bryan Christopher, WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review (February 12, 2021). 62 Virginia Journal of International Law Online 9-32 (2021) p2

[2] Andreas Oser, The COVID-19 Pandemic: Stress Test for Intellectual Property and Pharmaceutical Laws, GRUR International, Volume 70, Issue 9, September 2021,p850

[3] تعزيز النفاذ الى التكنولوجيا والابتكارات الطبية ، منظمة التجارة العالمية ، 2013، المكتبة الالكترونية لمنظمة التجارة العالمية،ص33

[4] Mercurio, Bryan Christopher, WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review (February 12, 2021). 62 Virginia Journal of International Law Online 9-32 (2021)p6

[5] مصدر هذه الأرقام بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المساواة في التطعيم والتي تنشر بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وجامعة اوكسفورد https://data.undp.org/vaccine-equity/accessibility/

حجزت بموجبها ملايين الجرعات بشكل مسبق فالدول المتقدمة التي يقل عدد سكانها عن 15٪ من سكان العالم احتفظت بـ 51٪ من إمداد الجرعات ، –تاركة 85٪ من سكان العالم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في انتظار إمدادات اللقاح لمدة عامين آخرين على الأقل[1]، وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أن العالم على شفا فشل أخلاقي كارثي، مع مواصلة بعض البلدان والشركات إعطاء الأولوية للصفقات الثنائية فيما يتعلق بلقاحات كوفيد–19، مما يتسبب برفع أسعارها، وذلك بعد توقيع 44 اتفاقية ثنائية 2020، و12 اتفاقية عام 2021[2]. وفرض الاتحاد الأوروبي قيود تصديرية على مصنعي اللقاح بداية عام 2021 بموجب هذا المخطط ، يحتاج المنتجون إلى الحصول على إذن قبل تصدير اللقاحات[3]، بالرغم من مبادئ منظمة التجارة العالمية نفسها تتعارض مع هذه الممارسة فإننا نجد أن أشد المدافعين عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يعمل بعكسها حيث أن المادة 11 تحظر أي شكل من أشكال الحظر أو القيود على تصدير واستيراد السلع بين الدول الأعضاء لأي من المنتجات بين أعضاء المنظمة إلا باستثناء معينة تتعلق بالنقص الحاد في مادة معينة (الفقرة 2) وهو بالطبع لا يمكن القول بوجوده في دول الاتحاد الأوروبي التي وصلت الى مرحلة الجرعات المعززة (الجرعة الثالثة) من لقاحات كورونا[4].

كما أدت الحقوق الحصرية لاتفاقية تريبس الى تفاوت في الأسعار وبشكل يتعارض مع مبادئ العدالة واختلاف في سعر اللقاح حيث توجد منافسة قليلة على المنتجات المماثلة. لقد تم تسعير اللقاحات الموجودة في السوق حاليًا بحيث لا تستطيع البلدان النامية تحملها. وقد تختلف الأسعار أيضًا اعتمادًا على العقد وبما يتعارض مع منطق العدالة الاجتماعية ، فمثلاً تم بيع لقاح AstraZeneca إلى جنوب إفريقيا بسعر 5.25 دولار للجرعة ولكن إلى الاتحاد الأوروبي بسعر أقل قدره 2.16.3 دولار[5]. بالرغم من أن دولة مثل جنوب أفريقيا يشكل مضاعفة السعر عبئاً كبيراً على قدرتها على توفير اللقاح بشكل ميسور لسكانها، فضلاً عن الإرهاق لنظامها الاقتصادي.

3– ظهور متحورات جديدة من الفيروس : أدى الاستمرار في السياسات غير المنصفة في توزيع اللقاح وانخفاض معدلات التلقيح وضعف حملات التطعيم في البلدان الفقيرة الى ظهور متحورات جديدة من الفيروس ، بالرغم من أن هذا الأمر لم يكن مفاجئاً فقد حذر العلماء مراراً وتكراراً ان عدم حصول الجميع على اللقاح وتركزه في دول معينة سوف قد يؤدي لظهور سلالات جديدة من الفيروس وهو الأمر الذي حدث فعلاً بداية العام 2021 في الهند مع ظهور متحور دلتا وفي آخر العام مع ظهور المتحور اوميكرون الذي أدى الى توجيه ضربة للانتعاش الاقتصادي الهش في الدول الغنية حيث سارعت هذه الدول الى إعادة فرض اجراءات الإغلاق وتقييد حركة السفر بين الدول ، وقد أكدت منظمة الصحة العالمية أن ظهور هذه السلالات يرتبط بشكل وثيق بمسألة عدم الانصاف في الحصول على اللقاح .وقال مدير منظمة الصحة العالمية أن انخفاض معدلات التلقيح خلق الظروف المثالية لتحور الفيروس وظهور سلالات جديدة [6].

[1] Amalina Binti, THE SUPPLY OF COVID-19 VACCINES: AN ANALYSIS OF ARTICLE XI OF GATT 1994 OF THE WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO) South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol. 24, Issue 3 (April)2021:p9

[2] https://news.un.org/ar/story/2021/01

[3] Amalina Binti, THE SUPPLY OF COVID-19 VACCINES: AN ANALYSIS OF ARTICLE XI OF GATT 1994 OF THE WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO) South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol. 24, Issue 3 (April)2021:p11

[4] https://news.un.org/ar/story/2021/01/1069242

[5] Sariola SIntellectual property rights need to be subverted to ensure global vaccine accessBMJ Global Health 2021;6p1

[6] https://news.un.org/ar/story/2022/01/1091132

إن هذه الانعكاسات توضح الدور السلبي لاتفاقية تريبس في قضية الوصول العادل ، حيث تتهافت الدول الى تحصين سكانها وشراء أكبر قدر ممكن من جرعات اللقاحات وبشكل عشوائي، وهو ما تستغله الشركات المنتجة للقاح و التي تستهدف تحقيق الأرباح في المقام الأول وبالطبع لا يمكن لوم هذه الدول فقط، فحكومة أي دولة سوف تضع صحة مواطنيها واقتصادها في المقام الأول ، فاللوم الأكبر يقع على اتفاقية تريبس والتنفيذ المتشدد لأحكامها دون مراعاة لظروف الجائحة العالمية ، حيث أن الشركات المطورة للقاح تتعامل مع الموضوع مثل أي سلعة تجارية وتبرم العقود الكبيرة مع الدول الغنية والمتقدمة، وتترك الحصص الخجولة للدول الأخرى وهذه الشركات تتحصن خلف أحكام اتفاقية تريبس التي تحمي براءات اختراعها وتسلط سيف الملاحقات القانونية والقضائية على أي جهة تحاول التوسع في تصنيع هذه اللقاح وإتاحتها بشكل أكبر.

المبحث الثاني: الاتجاهات القانونية نحو تحقيق الوصول العادل

بعد اتضاح الأثر الذي تحدثه اتفاقية تريبس في قضية الوصول العادل للقاح كوفيد 19 ، كان لا بد من اتخاذ خطوات قانونية من شأنها أن تيسر الوصول العادل للقاح وتعزز انتاجه خاصة في الدول النامية وفي سبيل ذلك ظهر اتجاهين **الاتجاه الأول** يؤكد أن اتفاقية تريبس ذاتها تشتمل على آليات مرنة تراعي الظروف المماثلة لجائحة كوفيد 19 وبإمكان الدول الاستفادة من هذه الآليات ، أما **الاتجاه الثاني** فيرى أن الأرواح وحياة الانسان مقدمة على النصوص القانونية واجراءاتها التي قد تحتاج شهوراً وسنوات ولا بد من التعليق الفوري لأحكام الاتفاقية فيما يتعلق بلقاحات فيروس كورونا تمهيداً لإنتاج شامل ومكثف للقاح وإنقاذ أكبر قدر ممكن من الأرواح، وسوف يناقش هذا المبحث الاتجاهين ويسلط الضوء على العقبات الي تواجه تنفيذ كل منهما:

المطلب الأول: الاستفادة من الأحكام والمرونات (flexibilities) المتاحة بموجب اتفاقية تريبس

يرى أنصار هذا الاتجاه أن أحكام اتفاقية تريبس سواء المتعلقة بالمبادئ العامة للاتفاقية أو بالتزامات الأعضاء وما تنص عليه من استثناءات ومرونات (flexibilities) قادرة على التعامل بالشكل الأمثل مع وضع مثل جائحة كورونا وقضية الوصول العادل للقاحات، وسوف نتناول هذه الأحكام وكيف يمكن أن تسهم في ضمان الوصول العادل ونتعرض للعوائق التي تعترض تطبيقها أو تحقيقها لهدفها ، بالإضافة الى الانتقادات التي وجهت اليها :

أولاً المبادئ العامة : إن أحكام المبادئ العام لإتفاقية تريبس والتي وردت في الباب الأول من الاتفاقية لا تتعارض مع حق الإنسان في الصحة والدواء والوصول العادل الى لقاح كوفيد 19 فالمادة 8 من الاتفاقية تنص على أنه " يجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية ، عند صياغة أو تعديل قوانينهم ولوائحهم ، اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة ... شريطة أن تكون هذه التدابير تتماشى مع أحكام هذه الاتفاقية ". كذلك الأمر فالمادة 7 جاء فيها أن "حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها" يجب أن تكون "بطريقة تؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي." ويمكن التأكيد على أن هاتين القاعدتين الخاصتين بالملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية يتمتعان بقدر كبير من المرونة لإتاحة اتخاذ أية تدابير صحية معقولة من قبل عضو في منظمة التجارة العالمية أثناء حالة الطوارئ الصحية ، مثل الوباء. إلا أن هذه الأحكام لم تمنع من إثارة الشك والجدل بين الأعضاء خلال أزمة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بداية القرن الواحد والعشرين حول التفسير لهذه الأحكام، والتشكيك من قبل بعض الدول والشركات بأنها تشكلاً تجاوزاً وانتهاكاً لقواعد وأحكام الملكية الفكرية المعتمدة بموجب اتفاقية تريبس [1].

[1] BAACHUS, James. An Unnecessary Proposal: A WTO Waiver of Intellectual Property Rights for COVID-19 Vaccines. *Cato Institute, Free Trade Bulletin*, 2020, 78.p2

ثالثاً: الاستثناء الأمني: وقدر ورد هذا الاستثناء في الباب الأخير من اتفاقية تريبس المتعلق بالأحكام النهائية ، حيث تنص المادة 73 من اتفاق تريبس على استثناء لـ "الأمن". ولعقود من الزمان ، نادرًا ما تم استخدام مثل هذا الاستثناء في النزاعات المتعلقة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية ، ولكن في السنوات الأخيرة ، استندت إليه الولايات المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية في النزاعات التجارية أمام منظمة التجارة العالمية وفي سياق مجموعة متنوعة من الظروف. وإذا كان بإمكان هذه الحكومات الاعتماد على الدفاع الواسع عن الأمن القومي ، لاستثناء تطبيق قواعد محددة من قواعد منظمة التجارة العالمية فلا يوجد سبب يمنع البلدان النامية من القيام بذلك هنا. ويحظى هذا الوجه من المرونة بدعم علمي قانوني من فقهاء القانون الذي يؤيدون فكرة استخدامه في أزمة كوفيد 19 ومنهم كارلوس كوريا [1] وفردريك ابوت [2].

رابعاً: الاستثناء بموجب المادة 30: التي تنص على أنه `` يجوز للأعضاء تقديم استثناءات محدودة للحقوق الاستئثارية الممنوحة بموجب براءة اختراع ، شريطة ألا تتعارض هذه الاستثناءات بشكل غير معقول مع الاستغلال العادي لبراءة الاختراع وألا تضر بشكل غير معقول بالمصالح المشروعة لمالك براءة الإختراع، مع مراعاة المصالح المشروعة لأي طرف ثالث. ومن الواضح أنه يمكن القول أن أي تدابير تتخذها حكومات البلدان النامية للتصدي لفيروس كوفيد –19 `` تقتصر " على توفير لقاحات محددة وإنتاجها وبالتالي فهي لا تشمل عدد كبير من براءات الإختراع ويتوفر بها عنصر المحدودية، وبالنظر إلى حجم الوباء والحاجة الماسة لها ، فإنها لا تتعارض " بشكل غير معقول " مع الاستغلال العادي لبراءة الاختراع أو تلحق الضرر (بشكل غير معقول) بالمصالح المشروعة لمالك البراء . ولكن يؤخذ على هذا النص بأنه غامض وغير واضح ويفتح باباً للنزاعات القضائية وخاصة عند الحديث عن معيار المعقولية ، وبالتالي تبقى الدول متخوفة من تفعليه.

خامساً: التراخيص الإجبارية: تتيح المادة (31) التراخيص الإجبارية من قبل حكومة وطنية عضو في منظمة التجارة العالمية لتغطية استخدامها غير المصرح به لابتكار محمي ببراءة اختراع قبل انتهاء مدة البراءة. وتشترط الفقرة ب من المادة 31 قبل السماح بمنح الترخيص الإجباري (بذل الجهد من قبل طالب الترخيص الإجباري للحصول على الترخيص بأسعار معقولة والعجز عن الحصول على ترخيص في مدة معقولة، أو وجود حالة طوارئ قومية، أو حاجة ملحة جداً) .ومن باب العدالة والإنصاف ، فإن الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية التي تصدر ترخيصًا إلزاميًا تدين لصاحب البراءة بتعويض كافٍ عن هذا الاستخدام غير المصرح به (المادة 31 (ح) من اتفاقية تريبس[3].

ومن خلال هذه المادة إذا احتاجت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشكل عاجل إلى توسيع نطاق إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد 19 وإتاحتها بأسعار معقولة للاستخدام المحلي والدولي ، دون انتهاك لنظام تريبس ، فلن يكون ذلك صعبًا للغاية لتبرير إصدار التراخيص الإجبارية ، بالنظر إلى الإلحاح الشديد الواضح وضرورة الصحة العامة في معظم البلدان في الوقت الحالي والناجمة عن جائحة كوفيد 19 وقد سبق أن استفادت عدة دول من هذه المادة، منها البرازيل عام 2007 في قضية *Efavirenz* حيث اعتبرت أن الدواء المنتج لعلاج فيروس الايدز منتج

[1] https://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2020/04/COVID-19-Open-Letter-REV.pdf

[2] Frederick Abbott, "The TRIPS Agreement Article 73 Security Exceptions and the COVID-19 Pandemic" Global South Research Paper 116 (August 2020), 22, https://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2020/08/RP-116.pdf.

[3] Thana C De Campos-Rudinsky, Intellectual property and essential medicines in the COVID-19 pandemic, *International Affairs*, Volume 97, Issue 2, March 2021, Pages 523–537,(527)

ضروري للصحة وصدر بعدها مرسوم من الرئيس البرازيلي شرع الترخيص الإجباري لهذا الدواء والاستخدام غير التجاري له مقابل أجر مناسب لصاحب براءة الاختراع [1] .

وقد أعاد إعلان الدوحة بشأن اتفاقية تريبس والصحة العامة في عام 2001 تأكيد شرعية جميع هذه التراخيص على الرغم من عدم وجود شك جدي فيها. تم بعد ذلك توسيع الحالات التي تشملها لتلبية احتياجات الصحة العامة الوطنية من خلال تعديل اتفاق تريبس ، في شكل المادة **31 مكرر** ، والذي تم اعتماده في البداية من خلال تنازل في عام 2003 وتم التصديق عليه أخيرًا في عام 2017.[2]

بموجب المادة **31 مكرر** من اتفاق تريبس ، تسمح التراخيص الإجبارية للمنافسين بإنتاج أو استيراد أو تصدير نسخ عامة من **منتج صيدلاني** محمي ببراءة اختراع. وقد أضافت المادة **31 مكرر / 1** الخيار للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لإصدار ترخيص إلزامي ثم تصدير المنتج الصيدلاني العام إلى الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي تحتاج إليه، ولم يكن هذا الأمر متاحاً في السابق حيث أن المادة31الفقرة (و) من اتفاقية تريبس قبل ، تتيح تصنيع منتج دوائي بموجب ترخيص إلزامي وذلك من أجل تزويد السوق المحلية للدولة التي فرضت الترخيص الإجباري فقط وليس من أجل التصدير الى دول أخرى . وقد اعتُبر القيد السابق على التصدير ضارًا بالدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي لديها قدرات تصنيع غير كافية أو معدومة في قطاع المستحضرات الصيدلانية ، والتي ستكافح من أجل الاستخدام الفعال للترخيص الإجباري بموجب اتفاقية تريبس الأصلية: ومن هنا جاء التعديل. بموجب نظام المادة 31 مكرر ، يُسمح لدولة عضو في منظمة التجارة العالمية باستيراد منتجات صيدلانية عامة تصنعها دولة أخرى عضو في منظمة التجارة العالمية بموجب ترخيص إلزامي. كما أن **الفقرة 2** من المادة 31 مكرر تنص على مراعاة حجم الاقتصاد للعضو المستورد للمادة المرخص بها إجبارياً عند تطبيق **الفقرة (ح)** من المادة 31 والتي تنص على منح تعويض مالي مناسب لصاحب براءة الإختراع ، وجاء هذا الحكم ليراعي أوضاع الدول النامية والفقيرة ، ففرض تعويضات كبيرة على دول فقيرة أو صغيرة سوف يرهقها ويفرغ نظام الترخيص الإجباري من غايته، وتنص الفقرة 2 أيضا على عدم تطبيق الفقرة (ح) 31 على ذات المنتج الصيدلاني في حال تم دفع التعويض من قبل الدولة المصدرة، بمعنى إذا قامت دولة ما بإصدار ترخيص إجباري لتصنيع مادة محمية بموجب براءة اختراع ومن ثم دفعت تعويض وفق الفقرة (ح) من المادة 31 لصاحب براءة الاختراع ، فإنها عند تصدير هذه المادة الى دولة مستوردة مؤهلة بموجب الفقرة 31 مكرر، فإنه لا يطبق حكم الفقرة (ح) السابقة الذكر ولا يتم دفع تعويض مرة ثانية لصاحب براءة الاختراع في الدولة المستوردة .

يتبين لنا أن المادة 31 مكرر جاءت لتخفف من التشدد المفرط لأحكام اتفاقية تريبس ، وعدم فرض أي اعتبار أو مراعاة للمنتجات الدوائية وأهميتها في الصحة العامة ، وحاولت تقديم خيار ميسور ويمكن الاستفادة منها من قبل الدول النامية والفقيرة ، يتيح لها المرونة اللازمة لتصنيع الدواء أو استيرداه ويراعي حجم مواردها الاقتصادية.

خامساً: التراخيص الطوعية: حيث يمكن للشركات في البلدان النامية والفقيرة التقدم بطلبات الى اصحاب براءات الاختراع للترخيص لها بتصنيع اللقاحات فيها وتخفيض اسعارها واتاحتها وقد تم ذلك بالفعل من خلال توقيع اتفاقيات مع شركة استرازينكا وجامعة اوكسفورد حيث تم الاتفاق مع العديد من المؤسسات لتصنيع اللقاح وزيادة المعروض منه

[1] Andreas Oser, The COVID-19 Pandemic: Stress Test for Intellectual Property and Pharmaceutical Laws, GRUR International, Volume 70, Issue 9, September 2021, Pages 846–854 (847)

[2] Frederick M Abbott, Jerome H Reichman, Facilitating Access to Cross-Border Supplies of Patented Pharmaceuticals: The Case of the COVID-19 Pandemic, Journal of International Economic Law, Volume 23, Issue 3, September 2020, Pages 535–56(540)

مستقبلاً ومنها اتفاقية مع المعهد الهندي للأمصال لإنتاج اللقاح وهو من أكبر المنتجين للقاحات في العالم وFiocruz في البرازيل BioKangtai في الصين[1]، وتشجع رئاسة منظمة التجارية على عقد اتفاقيات الترخيص حيث أكدت رئيسة المنظمة في خطابها أمام المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية 2021/2/13 على أهمية هذا النوع من الاتفاقيات ودورها في تسريع وتيرة انتاج اللقاحات وحثت الدول والشركات على التوسع فيا، وأكدت أن دول مثل الهند وجنوب افريقيا واندونيسيا وباكستان قادرة على تصنيع اللقاح وشجعت على التوسع في انتاج اللقاح للوصول للإنتقال من 5 مليارات جرعة منتجة الى الوصول حتى 15 مليار جرعة [2].

سادساً: العقبات أمام تطبيق أحكام ومرونات تريبس

1- التأثر بسياسات الدول : من الواضح خلال أزمة كورونا أن معظم الدول تميل الى تقييد الإنتاج والتصدير وخاصة مع اشتداد موجات الوباء رأينا دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من الدول تفرض قيوداً متشددة على أي تصدير للمنتجات الصيدلانية أو اللقاحات أو مواد تصنيعها. وبالتالي فمن المستبعد أن تكون هذه الدول متشجعة على منح تراخيص لتصدير اللقاحات الى دول أخرى.

كما أن الشركات الغربية ما زالت تجابه طلبات الترخيص بأقل قدر ممكن من الحماس ، ومثال ذلك شركة بيوليز الكندية التي تقدمت بطلبات لكل من جونسون واسترازينكا وقوبلت طلباتها بالرفض بالرغم من قدرتها على انتاج 50 مليون جرعة لقاح في العام[3]، وبعد ذلك تقدمت بوليفيا الى الحكومة الكندية في شهار أيار 2021 لترخيص اجباري ولم تلق أي موافقة من الحكومة الكندية حتى الأن [4]، وحتى الاتفاقيات التي نجحت في عقدها بعض الدول وشكلت أملاً للدول النامية والفقيرة كالاتفاقية الموقعة بين المعهد الهندي للأمصال وأصحاب حقوق لقاح استرازينكا ، تعثرت عدة مرات ولم ترقى للآمال المنشودة بعد امتناع الهند عند تصدير أي جرعات من اللقاحات المصنعة لديها خلال أزمة تفشي الوباء في الهند منتصف عام 2021 ولم تستأنف التصدير حتى نهاية العام وهو ما شكل أثر بشكل كبير على حملات التطعيم في دول مثل بنجلاديس ونيبال وسريلانكا[5]

2- العقبات التقنية: لا يمكن بسهولة ترجمة التراخيص الى توسيع فعلي لإنتاج اللقاحات حيث أنه يمكن للترخيص الإجباري أن يزيل حواجز الملكية الفكرية أمام انتاج الأدوية العادية ، ولكن الأمر مختلف في سياق اللقاحات ، حيث أن رفع حواجز الملكية الفكرية من خلال تراخيص في كل بلد على حدى تحتاج لمفاوضات ووقت طويل بين البلدان والشركات ، ولن يوفر الوصول إلى العناصر الفنية الهامة في الإنتاج ولن يشمل الأسرار التجارية ، ولا يغطي اللقاحات المستقبلية [6] ، وهذه التراخيص غير قادرة على أن تعالج النقص في البنية التحتية والقدرات والمعارف التقنية فمسألة تصنيع اللقاحات في بلد ما قد تحتاج أعواماً من العمل، وفي ظل الجائحة التي يعيشها العالم تعلو الأصوات المنادية

[1] Mercurio, Bryan Christopher, WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review (February 12, 2021). 62 Virginia Journal of International Law Online 9-32 (2021)p12

[2] https://www.wto.org/english/news_e/news21_e/dgno_15feb21_e.pdf

[3]https://www.fdanews.com/articles/202805-covid-vaccine-makers-reject-offers-to-expand-production-despite-citing-scale-up-as-ip-waiver-alternative

[4] https://www.wto.org/english/news_e/news21_e/dgno_10may21_e.htm

[5]https://www.reuters.com/world/india/exclusive-india-unlikely-resume-sizable-covid-19-vaccine-exports-until-october-2021-05-18/

[6] Sariola SIntellectual property rights need to be subverted to ensure global vaccine accessBMJ Global Health 2021;6:P2

بضرورة التحرك السريع وتعليق العمل بقواعد تريبس من أجل توفير آليات قانونية لمشاركة عمليات الإنتاج التقنية وإتاحة الاستفادة الشاملة من القدرات التصنيعية لجميع بلدان العالم وبأقصى سرعة ممكنة[1].

3- العقبات القانونية: على الرغم من الشروط المفصلة بعناية للاستفادة من استثناءات ومرونات اتفاقية تريبس وخاصة لمادة 31 مكرر ، أو ربما بسببها ، لا يزال هناك اعتقاد سائد بأن أحكامها تفشل في الممارسة العملية في جعل الترخيص الإجباري للمستحضرات الصيدلانية خيارًا قابلاً للتطبيق لمعظم البلدان النامية. وبعبارة أخرى ، فإن المتطلبات المختلفة المنصوص عليها في المادة 31 مكرر وغيرها من الأحكام الاستثنائية ، تظل معقدة للغاية أو مرهقة للغاية بحيث لا تكون ذات قيمة عملية للبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الاحتجاج بها للحصول على الأدوية[2]. ويرى البعض أنه من غير المرجع أن تلجأ الدول للترخيص الإجباري واصدار مراسيم بذلك لأن ذلك سيعرضها لملاحقات قضائية من قبل الشركات فضلا عن أنه يمثل تعدياً على الملكيات الخاصة ، بالإضافة أنه من المستبعد أن تلك الدول سوف تستفيد من هذه المراسيم وتبدأ الانتاج دون مساعدة تقنية من قبل أصحاب الحقوق والكيانات المالكة لهذه البراءات[3]، وبالتالي فإن الالتجاء الى الاستثناءات التي تقررها أحكام تريبس أو اصدار التراخيص الإجبارية أمر تعامل معه الحكومات بقدر كبير من الحذر والحيطة ، لكي لا تعرضها مستقبلاً للمسائلة القانونية من أصحاب الحقوق أو من الدول الأعضاء في المنظمة، كما أن عدد كبير من الدول الغربية قد انسحبت طواعية من النظام القانوني للمادة 31 بموجب قرار صدر عام 2003 عن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ الفقرة 6 من إعلان الدوحة، و قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2003 بشأن تنفيذ الفقرة 6 من إعلان الدوحة أصبح ، في عام 2017 ، تعديل رسمي لاتفاقية تريبس. لذلك فهو جزء من اتفاق تريبس وتعهدت بعدم استخدام النظام لاستيراد الأدوية المنتجة بموجب التراخيص الإجبارية. ترخيص في مكان آخر . ومن هذه الدول أستراليا وكندا وسويسرا وأيسلندا والنرويج واليابان ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، كما اختار الاتحاد الأوروبي عدم المشاركة في النظام وافقت جميع البلدان التي اختارت عدم المشاركة على أن نظام المادة 31 مكررًا للاستيراد غير ضروري بالنسبة لها ، وقررت ، باعتبارها مسألة عدل وإنصاف ، استبعاد نفسها من النظام . تكمن المشكلة الآن في أن جميع هذه البلدان ، التي جعلت نفسها غير مؤهلة لاستيراد العلاجات الطبية الجنيسة المصنعة في بلد آخر بموجب ترخيص إلزامي ، في وضع مختلف تمامًا، فهي متأثرة بشدة بوباء كوفيد 19 وفي حاجة ماسة إليها من واردات المنتجات الصيدلانية لتكملة إنتاجها المحلي من علاجات كوفيد 19. على الرغم من أن هذه البلدان لم تكن تتوقع ، في عام 2003 ، الاضطرار إلى استخدام منتجات جنيسة مستوردة ، فقد تحتاج الآن في عام 2020 إلى اللجوء إلى مثل هذه المنتجات إذا أرادت الاستجابة بشكل مناسب للوباء[4]، وبالتالي فإن هذه الدول سوف تبقى تتخذ موقفاً سلبياً من نظام المادة 31 مكرر لأنه غير مرشحة بأي حال للاستفادة منه وبالتالي فإنه ما عدا التزاماتها الأخلاقية تجاه الصحة العالمية ليس هناك مصلحة حقيقية لدعمه.

[1] Gostin LO, Karim SA, Mason Meier B. Facilitating Access to a COVID-19 Vaccine through Global Health Law. The Journal of Law, Medicine & Ethics. 2020;48(3):624

[2] Frederick M Abbott, Jerome H Reichman, Facilitating Access to Cross-Border Supplies of Patented Pharmaceuticals: The Case of the COVID-19 Pandemic, *Journal of International Economic Law*, Volume 23, Issue 3, September 2020, P552

[3] Andreas Oser, The COVID-19 Pandemic: Stress Test for Intellectual Property and Pharmaceutical Laws, GRUR International, Volume 70, Issue 9, September 2021p:853

[4] Thana C De Campos-Rudinsky, Intellectual property and essential medicines in the COVID-19 pandemic, International Affairs, Volume 97, Issue 2, March 2021, Pages 530

المطلب الثاني: تعليق العمل بأحكام اتفاقية تريبس لمواجهة فيروس كورونا

يذهب هذا الاتجاه الى ضرورة تعليق العمل بأحكام من اتفاقية تريبس يمكن أن تؤثر على الوصول العادل والمنصف للقاحات فيروس كورونا ، وأولى الخطوات الرسمية لهذا الإتجاه ظهرت من خلال طلب تقدمت به الهند وجنوب افريقيا في تشرين الثاني 2020 برقم (iP / C / W / 669)يتضمن اقتراحات بعنوان " التنازل عن بعض أحكام اتفاقية تريبس لاحتواء وعلاج كوفيد 19 " . سوف ندرس في هذا المطلب الحجج التي تقدمت بها الجهات الداعمة لهذا الإقتراح وكيف تمت مناقشتها من خلال دراسة محاضر اجتماعات مجلس اتفاقية تريبس ومن ثم ننتقل الى أهم الإنتقادات الموجهة لاقتراح التعليق. ويتضمن المقترح تنازلًا عن تنفيذ وتطبيق وإنفاذ الأقسام 1 [حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة] و 4 [الرسوم والنماذج الصناعية] و 5 [براءات الاختراع] و 7 [حماية المعلومات غير المكشوف عنها] من الجزء الثاني من اتفاق تريبس ".

أولاً الجهود الداعمة لإقتراح التعليق: طلبت أكثر من 350 من منظمات المجتمع المدني والناشطة في جميع أنحاء العالم من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية دعم الاقتراح الهندي والجنوب الأفريقي المشترك. بموجب أحكام الاقتراح ، تحتاج البلدان إلى "التنازل" عن براءات الاختراع وحقوق النشر وغيرها من الملكية الفكرية ليس فقط للمنتجات نفسها ولكن أيضًا لتقنياتها الأساسية – دون مواجهة رسوم منظمة التجارة العالمية أو عقوبات انتهاك قواعد التجارة الدولية– تمت مناقشة الاقتراح في مجلس تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية في 16 تشرين الثاني عام 2020 جادلت الهند وجنوب إفريقيا أمام مجلس تريبس بأنه "نظرًا لحالة الطوارئ العالمية الحالية ، يجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية العمل معاً لضمان أن حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وحق المؤلف غير المكشوف عنها لن تكون عائقاً في سبيل الخروج من أزمة فيروس كوفيد 19[1]. واعتبرت أيضاً أن الحجة المطروحة دائماً وهي تحفيز وتشجيع الابتكار لا يمكن تطبيقها هنا حيث أن الشركات المطورة للقاح تلقت مليارات الدولار بشكل دعم حكومي وليس من أموالها الخاصة ولم تظهر في المقابل أي التزام للعمل ضمن الجهود الدولية للعمل الطوعي من أجل الوصول العادل للقاح كورونا، كما أن هذه التنازل ذو طبيعة مؤقتة وسوف يتم مراجعته سنوياً وفقاً لأحكام المادة 9 الفقرة 4 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية . وأعادت جنوب افريقيا التذكير بالصعوبات التي واجهتها الدول النامية المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وأزمة انفلونزا الطيور عام 2004 وغيرها من الصعوبات والتي نتجت عن احتكار الشركات الكبرى للأدوية واللقاحات وتحصنها خلف أحكام اتفاقية تريبس وألقت باللوم على حقوق الملكية الفكرية ورأت أنها تحافظ على مصالح المصنعين وهيمنتهم على حساب الأرواح ورأت أن المرونة المتاحة بموجب أحكام المادة 31 مكرر عملية مرهقة للغاية وطويلة ومليئة بالصعوبات المؤسساتية والقانونية ولا يمكن التعويل عليها [2]. وتم دعم هذا المقترح من قبل مختلف المنظمات الإنسانية ومنها منظمة الصحة العالمية و الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي اعتبر أن التنازل عن الملكية الفكرية للقاحات كوفيد–19 التزاماً سياسياً ضرورياً لمعالجة أوجه التفاوت في الحصول على اللقاحات على النطاق المطلوب وبالسرعة اللازمة. وأن أرواح الملايين متوقفة على نشر المعرفة والتكنولوجيا لتعزيز القدرة الإنتاجية في مختلف أنحاء العالم[3] .

[1] Vijay Kumar Chattu, Bawa Singh, Jaspal Kaur, Mihajlo Jakovljevic, "COVID-19 Vaccine, TRIPS, and Global Health Diplomacy: India's Role at the WTO Platform", BioMed Research International, vol. 2021,p5

[2] Council for Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, Minutes of Meeting for Meeting of Council for TRIPS 15-16 October and 10 December 2020, WTO Doc. IP/C/M/96/Add.1 (2 February 2021) Para. 1167

[3] https://www.icrc.org/en/document/red-cross-crescent-access-covid-vaccines

ثانياً: الجهات الرافضة لمقترح التعليق: ويمثله معظم الدول المتقدمة والشركات الدوائية الكبرى: حيث اعتبرت الولايات المتحدة (إدارة ترامب) أن ضمان الوصول السريع والمنصف للقاح وعلاجات كورونا يكون من خلال تحفيز وتشجيع الإبتكار والتبادل الطوعي للمعرفة والتقنية واحترام حقوق الملكية الفكرية وليس تعطيلها، ودعى الإتحاد الأوروبي لدعم الجهود الطوعية لتمكين الوصول العادل للقاح مثل مرفق كوفاكس والاستفادة من المرونة التي تتيحها المادة 31 مكرر أي التراخيص الاجبارية وذلك في حال فشل الجهود الطوعية لدعم المساواة في اللقاح، وعلى نفس المنوال اعتبرت كندا أن اتفاق تريبس يعمل على النحو المنشود وأن أمثلة الصعوبات في التنفيذ لاتفاق تريبس التي تم طرحها هي صعوبات متعلقة بأسباب وطنية على الصعيد المحلي لدول معينة ولا تستلزم التنازل . وعقد اجتماع لمجلس تريبس في كانون الأول 2020 حيث تم تبادل النقاش وطرح أسئلة من الدول والاجابة عليها من الدول المقدمة الاقتراح كما أكد الإتحاد الأوروبي أن شركات التصنيع سوف ترفع من وتيره الانتاج ورداً على الأسئلة المتعلقة بالمشاكل المرتبطة باستخدام التراخيص الإجبارية بموجب اتفاقية تريبس أكدت الهند مجددًا أن "التراخيص الإجبارية بموجب المادة 31 تصدر على أساس كل حالة على حدة ، وعلى أساس كل بلد على حدة " وبالتالي فهي "خيار غير عملي". وهناك حاجة ماسة . لتوسيع نطاق العرض ، وتوفير مصدر للمواد الداخلة في الانتاج من مختلف البلدان.وعند مناقشة بدائل التعليق ، طلبت الهند من الاتحاد الأوروبي توفير خطط مقنعة تلزم الشركات "الدخول في تراخيص مفتوحة و عالميةو شفافة وغير حصرية" واتخاذ خطوات كافية لضمان الشفافية الكاملة والمساءلة في تكلفة البحث والتطوير وفي اتفاقيات الترخيص، وأشارت جنوب إفريقيا إلى أن ترتيبات الترخيص الطوعية ، كما أشار بعض معارضي الإعفاء ، غالبًا ما تقيد الوصول أو تحفظ الإمداد فقط للدول الغنية ". كما أشارت إلى أن الأهداف التي حددتها مبادرة " تسريع الوصول لأدوات مواجهة كوفيد 19 ACT Accelerator ومرفق COVAX ، بعيدة عن أن تكون كافية، وعلى وجه التحديد ، فإن الأهداف المتمثلة في " توفير ملياري جرعة لقاح (لمليار شخص) للعالم بحلول نهاية عام 2021 ، و 245 مليون دورة علاج و 500 مليون اختبار تشخيصي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (باستثناء العديد من البلدان النامية) في عام 2021 غير كافية لتلبية الاحتياجات العالمية لـ7.7 مليار شخص في هذا العالم[1]

ثالثاً: التحول في الموقف الأمريكي

بدأ الموقف يشهد الموقف الأمريكي تحولاً وخاصة بعد دعم أكثر من 400 منظمة مدنية أمريكية وأعضاء بارزين في الكونغرس للجهود المنادية بضرورة تعليق العمل بأحكام الملكية الفكرية لتوسيع انتاج اللقاحات [2] وفي 5أيار 2021 أكدت الولايات المتحدة بأنها سوف تشارك في المفاوضات الداعية الى تعليق العمل بأحكام تريبس وتدعم الاقتراح الداع لذلك [3]، وفي نيسان 2021 قدمت الدول الراعية اقتراحاً منقحاً في محاولة لكسر مخاوف الدول المعارضة للاقتراح وقد تضمن الاقتراح الجديد إطاراً زمنياً في 3 سنوات للإعفاء وتضمينه التأكيد على حوافز أهمية الابتكار والتطوير العلمي وربطها بالصحة العامة [4] ، وقد أعطت هذه التطورات بوارق أمل في الاقتراب من التوصل لقرار بالموافق على تعليق

[1] Council for Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, Minutes of Meeting for Meeting of Council for TRIPS 15-16 October and 10 December 2020, WTO Doc. IP/C/M/96/Add.1, Para. 1479

[2] https://www.citizen.org/news/hundreds-of-prominent-us-civil-society-organizations-call-on-pres-biden-to-stop-blocking-covid-19-wto-waiver-to-boost-vaccines-treatments-worldwide/

[3] https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2021/may/statement-ambassador-katherine-tai-covid-19-trips-waiver

[4] Council for Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, Waiver from Certain Provisions of the TRIPS Agreement for the Prevention, Containment and Treatment of COVID-19. WTO Doc. IP/C/W/669/Rev.1

حقوق الملكية الفكرية في نهاية 2021 ، مع اقتراب عقد أول اجتماع وزاري للمنظمة منذ 4 سنوات في الثالث من كانون الأول 2021 حيث كانت اقتراح التعليق الموضوع الأبرز على جدول الأعمال إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد وأجل "إلى أجل غير مسمى ". ولم يتم التوصل الى قرار حاسم بشأن المقترح حتى الآن.

رابعاً: الإنتقادات الموجهة لاقتراح التعليق

إن اقتراح التعليق وإن كان يحظى بموافقة معظم الدول العالم والمنظمات الإنسانية وحتى رئيسة منظمة التجارة العالمية إلا أنه أيضاً يتعرض لعدة انتقادات وهذا الإنتقادات ليس من قبل الدول المتقدمة أو الشركات فقط وإنما انتقادات من قبل باحثين ومتخصصين، وأهمها:

1- تقويض جهود البحث والابتكار:من أهم الانتقادات الموجهة ضد اقتراح تعليق حقوق الملكية الفكرية أنه توجه ضربة الى جهود البحث والابتكار والتطوير التي تستهدف دعمها وحمايتها اتفاقية تريبس ، وهذا الموضوع ليس مجرد ترف أو تشدد في حماية حقوق الملكية الفكرية، ومن الأمثلة المطروحة على ذلك هي تقنية mrna التي يقوم عليها لقاح شركتي فايزر وبيونتك حيث أن هذه التقنية بدأت في التسعينات ولكنه واجهت عقبات كثيرة ولم تحقق النجاح المنشود إلا بعد جهود حثيثة للعلماء في عام 2005 ومن ثم لم يتم البدأ باستثمارها إلا بعد 15 عاماً أخرى، إن هذا الجهد المضني للعلماء بحاجة لرؤوس أموال واستثمارات ضخمة ولا يمكن تصور إنفاق هذه الاستثمارات ومن ثم يتم استنساخ هذه التكنولوجيا بكل بساطة ، حيث لن يكون هناك حافز لقضاء الوقت والجهد في تكنولوجيا واعدة ولكنها صعبة للغاية. وبالمثل ، قد يرفض أصحاب رؤوس الأموال المغامرة استثمار مليارات الدولارات في أي جهد بحثي مع العلم[1]

2- المرونة المتاحة بموجب تريبس كافية وقابلة للتطبيق: دائماً يوجه النقد الى أحكام المرونة المتاحة في اتفاقية تريبس أنها معقدة ومن الصعب استخدامها وتواجه تحدياً وضغوطاً سياسية من الدول الكبرى إلا أنه في الواقع ليس من الصعب استخدامها، وتم بالفعل ذلك حيث خلصت دراسة الى توثيق 176 حالة استخدام لمرونات اتفاقية تريبس من قبل 89 دولة ، منها 60٪ منخرطة في استخدام تراخيص الاستخدام الإجباري أو الحكومية وأكثر من خمسها تصنف في أقل البلدان نمواً [2]

3- تعليق حقوق الملكية الفكرية لا تمثل حلاً للمشكلة: يجادل البعض أن تعليق العمل بأحكام تريبس ليس هو الحل لتوسيع وتسريع انتاج اللقاحات فوضع براءة اختراع امام المصنعين لن يجعلهم قادرين على البدء بإنتاج اللقاح في اليوم التالي، فهناك عدة عوامل كالاستعدادات التقنية والبنية التحتية فنحن أمام أمر بالغ التعقيد ويحتاج تنكولوجيا متطورة لإعادة الإنتاج [3] ، وقد أقر ممثل جنوب افريقيا في منظمة التجارة العالمية بأن هناك القليل جدًا من الخبرة في كيفية تطبيق التدابير الحكومية لفرض الكشف عن أنواع معينة من المعلومات السرية والخاصة ، فعلى سبيل المثال وبشكل أكثر تحديدًا " كيف يمكن للحكومة أن تفرض نقل "سر" دون أن تدرك وجود أو مضمون "السر"؟ ماذا سيكون الإجراء

[1] Mercurio, Bryan Christopher, WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review (February 12, 2021). 62 Virginia Journal of International Law Online 9-32 (2021)P8

[2] Ellen FM ‘t Hoen, Jacquelyn Veraldi, Brigit Toebes and Hans V. Hogerzeil, Medicine procurement and the use of flexibilities in the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, 2001-2016, 96 BULLETIN OF THE WORLD HEALTH ORGANIZATION 185, 193 (2018).

3 Scott Graham, 'Should IP Rights Be Suspended for COVID Vaccines? A Q&A With University of Houston's Sapna Kumar', The National Law Journal: https://www.law.com/

وآلية التنفيذ؟ من سيكون مسؤولاً عن حل الأمور عند ظهور الخلافات؟[1] ،ورغم هذه الانتقادات لا يمكن إغفال حقيقة أنه بالعودة سابقاً الى أزمة أدوية الايدز فقد حقق تخفيف قيود الملكية نجاحاً وساهم في تخفيض سعر تلك الأدوية نحو 99% على نحو عقد [2]، وبالتالي فإن هذه التعليق وإن كانت أثاره قد لا تظهر فوراً فإنه بشكل تدريجي سوف تمهد التطريق نحو تطعيم أكبر قدر ممكن السكان وبأقل التكاليف، أو على الأقل يشكل ضغطاً على شركات الأدوية من أجل تخفيض الأسعار والالتزام بالعدالة والشفافية عند ابرام العقود.

النتائج و المناقشة:

1- اكتساب قضية الوصول العادل للقاح لأهمية كبيرة في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، وبلورة هذه الأهمية من خلال قرارات المنظمات الدولية ومجلس الأمان والمبادرات الدولية المتخصصة.

2- وجود صعوبات كبيرة تواجه الوصول العادل للقاح نتيجة المصالح المتضاربة بين الدول وسعي الشركات لتقديم مصالحها المالية على حساب المنفعة الصحية العالمية مستغلة قواعد الملكية الفكرية المقررة بموجب اتفاقية تريبس.

3- وجود آليات مرنة ضمن أحكام اتفاقية تريبس تحاول أن تعالج الحالات المماثلة لحالة وباء كوفيد 19 ولكنها ما زالت تتسم بالتعقيد وغير قادرة على الاستجابة السريعة للتحديات التي فرضها الوباء.

4- الروتين والتعقيد الشديد وطول مدة الاجراءات في سير عمل مجلس تريبس وتبين ذلك عند دراسة مقترح التعليق المؤقت الخاص بعلاج ولقاحات كوفيد 19 وهو أمر لم يعد مقبولاً اليوم في عالم متسارع التحديات ويتطلب الاستجابة السريعة والفعالة .

5- لا يمكن القول أن تعليق العمل بأحكام اتفاقية تريبس هو حل سحري لقضية الوصول العادل للقاح حيث يواجه الأمر تحديات صناعية وتقنية ، وإنما هو وسيلة ضغط ودعم للجهود الدولية في سبيل إنقاذ أكبر قدر ممكن من الأرواح.

الاستنتاجات و التوصيات:

1- ضرورة العمل على فك الارتباط بين تكاليف البحث والتطوير وتسعير الدواء، مع الحفاظ على حق الشركات المشروع في تحقيق الأرباح وضمان وجود حوافز للابتكار والبحث العلمي، من خلال الدعم الحكومي على المستوى المحلي للشركات الوطنية بالإضافة لتفعيل دور مؤسسات التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية .

2- انشاء هيئة أو صندوق عالمي تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية يمول من قبل دول العالم وخاصة الغنية منها، يعنى بتوفير المنتجات الصيدلانية وخاصة في حالات الكوارث والأوبئة ويضمن استقرار عمليات التوزيع والتسعير ، عن طريق شراء الكميات الكافية من الشركات المنتجة أصحاب الحقوق ، وتوزيعها بشكل عادل وأسعار مقبولة للدول النامية والفقيرة .

3- التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية لضمان الشفافية والعدالة عند ابرام العقود التجارية الدولية المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية وخاصة في حالات الكوارث الصحية .

1 Mercurio, Bryan Christopher, WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review (February 12, 2021). 62 Virginia Journal of International Law Online 9-32 (2021)P20

2 Vijay Kumar Chattu, Bawa Singh, Jaspal Kaur, Mihajlo Jakovljevic, "COVID-19 Vaccine, TRIPS, and Global Health Diplomacy: India's Role at the WTO Platform", BioMed Research International, vol. 2021,p5

4- التزام منظمة التجارة العالمية ومجلس تريبس ببذل المزيد من الجهود والتعامل السريع والفعال مع اقتراح تعليق حقوق الملكية الفكرية لدعم الجهود الدولية نحو تحقيق الوصول العادل للقاح .

5- زيادة الدعم والتمويل وخاصة في الدول النامية لمراكز الأبحاث الطبية والعمل على زيادة القدرات التكنولوجيا المتعلقة بالصناعات الصيدلانية من أجل تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

References:

- Abdulaziz Al-Khanfusi, Introduction to Intellectual Property Law, Academic Book Center, Amman, 2018
- Amalina Binti, THE SUPPLY OF COVID-19 VACCINES: AN ANALYSIS OF ARTICLE XI OF GATT 1994 OF THE WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO) South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol. 24, Issue 3 (April)2021
- Andreas Oser, The COVID-19 Pandemic: Stress Test for Intellectual Property and Pharmaceutical Laws, GRUR International, Volume 70, Issue 9, September 2021, Pages 846–854
- BAACHUS, James. An Unnecessary Proposal: A WTO Waiver of Intellectual Property Rights for COVID-19 Vaccines. Cato Institute, Free Trade Bulletin, 2020, 78
- Bolcato, Matteo, et al. "COVID-19 Pandemic and Equal Access to Vaccines." Vaccines 9.6 (2021): 538.
- ECCLESTON-TURNER, M. and UPTON, H. (2021), International Collaboration to Ensure Equitable Access to Vaccines for COVID-19: The ACT-Accelerator and the COVAX Facility. The Milbank Quarterly, 99: 428.
- Ellen FM ‘t Hoen, Jacquelyn Veraldi, Brigit Toebes and Hans V. Hogerzeil, Medicine procurement and the use of flexibilities in the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, 2001-2016, 96 BULLETIN OF THE WORLD HEALTH ORGANIZATION 185, 193 (2018).
- Frederick M Abbott, Jerome H Reichman, Facilitating Access to Cross-Border Supplies of Patented Pharmaceuticals: The Case of the COVID-19 Pandemic, Journal of International Economic Law, Volume 23, Issue 3, September 2020, Pages 535–556
- Gostin LO, Karim SA, Mason Meier B. Facilitating Access to a COVID-19 Vaccine through Global Health Law. The Journal of Law, Medicine & Ethics. 2020;48(3):622-626.
- Graham, B. S. (2020). Rapid COVID-19 vaccine development. Science, 368(6494), 945-946.
- Mercurio, Bryan Christopher, WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review (February 12, 2021). 62 Virginia Journal of International Law Online 9-32 (2021)
- Sariola SIntellectual property rights need to be subverted to ensure global vaccine accessBMJ Global Health 2021;6:
- Sood, S. (2020). Psychological effects of the Coronavirus disease-2019 pandemic. Research & Humanities in Medical Education, 7(11), 23-26.
- Thana Cristina de Campos, The Global Health CrisisCambridge, University Press, 2017p. 175–213
- Vijay Kumar Chattu, Bawa Singh, Jaspal Kaur, Mihajlo Jakovljevic, "COVID-19 Vaccine, TRIPS, and Global Health Diplomacy: India’s Role at the WTO Platform", BioMed Research International, vol. 2021

– World Trade Organization, Promoting access to medical technology and innovations, World Trade Organization Electronic Library, 2013

Web References:

https://data.undp.org/vaccine-equity/accessibility/
https://digitallibrary.un.org
https://documents.un.org
https://news.un.org
https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2021/may/statement-ambassador-katherine-tai-covid-19-trips-waiver
https://www.bbc.com/news/health-55229894
https://www.independent.co.uk/news/health/covid-pfizer-vaccine-doses-latest-uk-supplies-b1721162.html
https://www.citizen.org/news/hundreds-of-prominent-us-civil-society-organizations-call-on-pres-biden-to-stop-blocking-covid-19-wto-waiver-to-boost-vaccines-treatments-worldwide/
https://www.fdanews.com/articles/202805-covid-vaccine-makers-reject-offers-to-expand-production-despite-citing-scale-up-as-ip-waiver-alternative
https://www.gavi.org/vaccineswork/covax-explained
https://www.icrc.org/en/document/red-cross-crescent-access-covid-vaccines
https://www.ohchr.org/EN/
https://www.reuters.com/world/india/exclusive-india-unlikely-resume-sizable-covid-19-vaccine-exports-until-october-2021-05-18/
https://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2020/04/COVID-19-Open-Letter-REV.pdf
https://www.who.int
https://www.who.int/ar/initiatives/act-accelerator/covax
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/06/08/world-bank-global-economic-prospects-2021
https://www.wto.org